متطلبات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية لمحافظة بابل

م. محمد عبد الخضر غلب

العراق. مديرية تربية بابل. مديرية النشاط الرياضي والمدرسي

الملخص

في ظل الأزمة المالية التي تواجه الحكومة العراقية وسعيها نحو اقتصاد السوق كنظام اقتصادي بدلا من الاقتصاد المركزي ، وتبنى الدولة مفهوم الاستثمارات للكثير من المشروعات العامة والمملوكة للدولة ، تولد اتجاه لمحاولة تطبيق مفهوم الاستثمار في النشاط الرياضي لماله من مردود اقتصادي واجتماعي وسياسي وإعلامي ، ولتخفيف العبء الحاصل على الأندية الرياضية العراقية بسبب انعدام الدعم المالي المقدم للأندية الرياضية لذا أصبح من الضروري أن تسعى هذه الأندية إلى البحث عن مصادر تمويلية جديدة دون الاعتماد على الدعم الحكومي لتغطية تكاليف الأنشطة المقدمة ومن خلال هذا الإطار يسعى الباحث التعرف على أهم متطلبات نجاح الاستثمار وتمكين الأندية الرياضية من تنفيذ مشروعات الرياضة اللازمة وعدم الاعتماد على الدعم الحكومي في محاولة تحويل هذه القطاع إلى قطاع نفع عام لتحقيق الربح وأمال وطموحات القاعدة العريضة من ممارسي الرياضة للجميع .

ويهدف البحث الى التعرف على متطلبات الاستثمار الرياضي في الاندية الرياضية في بابل من خلال:

١- معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب الإدارية

٢- معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب المالية

٣- معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب القانوني

الكلمات المفتاحية: متطلبات ، الاستثمار الرياضي ، الأندية الرياضية

Sports investment requirements in sports clubs of the province of Babylon

lect. Muhammad Abdul Khader Ghaleb

Iraq. Babylon Education Directorate. Directorate of Sports and School Activities

Abstract

In light of the financial crisis facing the Iraqi government and its quest for a market economy as an economic system instead of a central economy, and the state's adoption of the concept of investments for many public and state-owned projects, a new trend tried to implement the concept of investment in sports activity for its economic, social, political and media returns, and to reduce the burden on Iraqi sports clubs due to the lack of financial support provided to sports clubs. It has become necessary for these clubs to seek new funding sources without relying on government support to cover the costs of the activities provided. Through this framework, the researcher seeks to identify the most important requirements for successful investment and enabling sports clubs to Implementing the necessary sports projects and not relying on government support in an attempt to transform this sector into a public benefit sector to achieve profit, hopes and aspirations of the broad base of sports practitioners .

The research aims to identify the requirements for sports investment in sports clubs in Babylon through:

١. Sports investment obstacles are related to the administrative aspect .

٢.Sports investment obstacles related to the financial aspect .

٣. Obstacles to sports investment related to the legal aspect.

Keywords: requirements, sports investment, sports clubs

١- المقدمة:

في ظل الأزمة المالية التي تواجه الحكومة العراقية وسعيها نحو اقتصاد السوق كنظام اقتصادي بدلا من الاقتصاد المركزي ، وتبنى الدولة مفهوم الاستثمارات للكثير من المشروعات العامة والمملوكة للدولة ، تولد اتجاه لمحاولة تطبيق مفهوم الاستثمار في النشاط الرياضي لماله من مردود اقتصادي واجتماعي وسياسي وإعلامي ، ولتخفيف العبء الحاصل على الأندية الرياضية العراقية بسبب انعدام الدعم المالي المقدم للأندية الرياضية لذا أصبح من الضروري أن تسعى هذه الأندية إلى البحث عن مصادر تمويلية جديدة دون الاعتماد على الدعم الحكومي لتغطية تكاليف الأنشطة المقدمة ومن خلال هذا الإطار يسعى الباحث التعرف على أهم متطلبات نجاح الاستثمار وتمكين الأندية الرياضية من تنفيذ مشروعات الرياضة اللازمة وعدم الاعتماد على الدعم الحكومي في محاولة تحويل هذه القطاع إلى قطاع نفع عام لتحقيق الربح وأمال وطموحات القاعدة العريضة من ممارسي الرياضة للجميع .

ويهدف البحث الى التعرف على متطلبات الاستثمار الرياضي في الاندية الرياضية في بابل من خلال:

١- معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجلب الإدارية

٢- معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب المالية

٣- معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب القانوني

٢- اجراءات البحث:

٢-١ منهج البحث: استخدم الباحث المنهج لملائمته لطبيعة ومشكلة البحث.

٢-٢ مجتمع وعينة البحث: يمثل اعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية العراقية في بابل مجتمع البحث ، والذين يمثلون ١٣ نادي والبلغ عددهم (١٢٣عضو) تم اختيار العينة الاساسية من المجتمع الأصلي للبحث وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية وبلغ عددهم (٦٠ عضو) ، كما تم اختيار عينة عشوائية بلغ قوامها (٣٠) لإجراء المعاملات العلمية (صدق ، ثبات) والجدول التالي يبين عينة البحث الاساسية والاستطلاعية.

جدول (١) يبين توصيف عينة البحث الاساسية والاستطلاعية

م	عينة البحث	مجتمع البحث	العينة الأساسية	العينة الاستطلاعية
١	أعضاء مجالس إدارات الأندية الرياضية العراقية بابل	١٢٣	٦٠	٣٠

٢-٣ أدوات جمع البيانات: قام الباحث باستخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات وهي:

- المقابلة الشخصية.
- تحليل الوثائق والسجلات.
- تصميم استمارة استبيان

المقابلة الشخصية:

استخدم الباحث أسلوب المقابلة غير المقننة لتميزها بالمرونة والقدرة على تعديل الأسئلة بحيث تتناسب مع الموقف وتناسب الأفراد، و تشجعهم أحيانا على التعبير عن أفكارهم بحرية.

وقد قام الباحث بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع الخبراء في الاستثمار وخبراء في المجال الرياضي وذلك للتعرف على آرائهم وخبراتهم كقادة وخبراء في مجال الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الرياضي بصفة خاصة والتعرف على أهم المشكلات والمعوقات الإدارية التي تواجه الاستثمار الرياضي في دولة العراق وكيفية التغلب عليها وقد استفاد الباحث من هذه المقابلات الشخصية في وضع محاور وعبارات الاستبيان.

تحليل الوثائق والقوانين:

استخدم الباحث أسلوب تحليل الوثائق لتميزه في وصف الظروف والممارسات وإبرازه الاتجاهات وكشف النواحي التي يشوبها الضعف وقدرته على تتبع القرارات واللوائح وإظهار الفروق وتقويم العلاقات بين الأهداف المرسومة وما يتم بالفعل.

وقد قام الباحث بفحص الوثائق والسجلات وتحليل القوانين وكيفية إصدار القوانين المحلية الخاصة بالاستثمار في دولة العراق وتحليل اللوائح الخاصة باللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية والأندية الرياضية بدولة العراق للتعرف على الدعامات القانونية والتشريعية لعملية الاستثمار الرياضي في العراق والتعرف على اهم المعوقات التشريعية التي تعوق الاستثمار الرياضي في دولة العراق.

استمارة الاستبيان:

تم اعداد استمارة استبيان تكونت من ثلاثة محاور وعدد (٣٤) عبارة وتم عرض الاستمارة على المحكمين تم حذف عبارتين ووصل عدد العبارات الى (٣٢) عبارة وتم عرض المحاور والعبارات بعد تعديل السادة الخبراء على عينة البحث الاساسية والاستطلاعية ولم يتم حذف اى عبارات.

حساب المعاملات العلمية للاستبيان:

أولاً: الصدق: قام الباحث بحساب الصدق من خلال طريقتين وهما:

أ- صدق المحكمين:

تم عرض الاستمارة على مجموعة من الخبراء بلغ عددهم (١٠) خبراء وذلك لاستطلاع رأيهم العلمي حول مدى مناسبة العبارات الموضوعة لكل محور وكذلك مدى مناسبة ميزان التقدير المقترح ، بغرض حساب درجة إنفاقهم على العبارات، وبهذا تحقق الباحث من صدق المضمون وفقاً لآراء الخبراء، وقد ارتضى الباحث نسبة الاتفاق ٧٠% وقد تم حذف عبارتين والشكل النهائي للاستمارة تمثل في عدد ثلاثة محاور وعدد (٣٢) عبارة

ب- صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية من خلال تطبيق استمارة الاستبيان وفقًا لرأي الخبراء على عينة استطلاعية بلغت (٣٠) فرد تم اختيارهم من داخل مجتمع البحث ومن خارج العينة الأساسية، وذلك لحساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين العبارات والمحاور وبين المحاور وبعضها البعض.

أ- صدق المحكمين

جدول (١) يبين صدق المحكمين

نسبة اتفاق الخبراء للمحور الاول				نسبة اتفاق الخبراء للمحور الثاني				نسبة اتفاق الخبراء للمحور الثلث			
م	ك	%		م	ك	%		م	ك	%	
١	٨	%٨٠		١	٨	%٨٠		١	٨	%٨٠	
٢	٨	%٨٠		٢	٨	%٨٠		٢	٨	%٨٠	
٣	٩	%٩٠		٣	٩	%٩٠		٣	٩	%٩٠	
٤	٩	%٩٠		٤	٩	%٩٠		٤	٩	%٩٠	
٥	٧	%٧٠		٥	٧	%٧٠		٥	٧	%٧٠	
٦	٨	%٨٠		٦	٨	%٨٠		٦	٨	%٨٠	
٧	٨	%٨٠		٧	٨	%٨٠		٧	٨	%٨٠	
٨	٨	%٨٠		٨	٨	%٨٠		٨	٨	%٨٠	
٩	١٠	%١٠٠						٩	١٠	%١٠٠	
١٠	١٠	%١٠٠						١٠	١٠	%١٠٠	
١١	٩	%٩٠									
١٢	٧	%٧٠									
١٣	٨	%٨٠									
١٤	٨	%٨٠									

- صدق التكوين الفرضي:

- الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق المقياس عن طريق استخدام صدق الاتساق الداخلي كمؤشر على صدق الاستبيان عن طريق إيجاد الارتباط بين درجة كل عبارة الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وذلك بتطبيق الاستبيان على (٣٠) فردا والجدول (٢) يبين هذه النتائج:

جدول (٢) يبين معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية لكل محور من محاور الاستبيان (ن=٣٠)

المحور الاول			المحور الثاني		المحور الثالث	
رقم المفردة	معامل الارتباط		رقم المفردة	معامل الارتباط		رقم المفردة	معامل الارتباط
١	٠,٧١٤		١	٠,٦٧٣		١	٠,٤٧٠
٢	٠,٨٣٤		٢	٠,٨٩٦		٢	٠,٧٩٠
٣	٠,٩١١		٣	٠,٩٢٦		٣	٠,٩١٢
٤	٠,٨٧٧		٤	٠,٨٩٥		٤	٠,٩٠٠
٥	٠,٦٧٧		٥	٠,٣٦٧		٥	٠,٨٠٣
٦	١٠,٦٧		٦	٠,٨٧٨		٦	٠,٩١٩
٧	٠,٨٨١		٧	٠,٨٦٩		٧	٠,٨٧٨
٨	٠,٩٠٢		٨	٠,٦٢٣		٨	٠,٨٧٥
٩	٠,٣٤					٩	٠,٧٨٨
١٠	٠,٧١٣					١٠	٠,٨٩٣
١١	٠,٩٠٦						
١٢	٠,٧٩٣						
١٣	٠,٨٩٥						
١٤	٣٠,٨٩						

* قيمة "ر" الجدولية عند مستوى (٠,٠٥) =٠,٣٦١

يتبين من جدول (٢) ان قيم معاملات الارتباط لعبارات محاور الاستبيان جميعها دالة احصائيا عند مستوى (٠,٠٥) مما يدل على الاستبيان على درجة مقبولة من الصدق .

ثبات الاستبيان:

ولتحقيق ثبات الاستبيان قام الباحث باستخدام معادلة الفا لكرونباخ لحساب الثبات، ويهدف معامل ألفا لكرونباخ لقياس ثبات الاتساق الداخلي لاختبارات الشخصية والاستبيانات، وقد طور كرونباخ نظرية معامل ألفا لقياس الثبات وهي نظرية التعميم أو الثبات متعدد الأوجه ، وذلك لمعالجة أوجه القصور في قياس الثبات في النظرية الكلاسيكية حيث يتأثر الثبات بالعينة وظروف التطبيق وخصائص المفردات، لذا اقترح نظرية الثبات متعدد الأوجه حيث يكون هناك عدة درجات للاختبار لقياس الثبات وليس درجة واحدة يطلق على متوسط تلك الدرجات مفهوم النطاق الشامل.

جدول (٣) يبين قيم معامل ألفا Alpha لمحاور الاستبيان

المحور	مسمى المحور	قيمة معامل ألفا Alpha
الأول	معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب الادارية	٠,٩١١
الثاني	معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب المالية	٠,٩٥٦
الثلث	معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب القانوني	٠,٩٤٣

قيمة "ر" الجدولية عند درجة حرية (٢٨) ومستوى (٠,٠٥) = (٠,٣٦١)

يتبين من جدول (٣) أن قيم المعاملات للثبات بطريقة "الفا" تتراوح بين (٠,٩١١ ، ٠,٩٥٦) وذلك يشير أن الاستبيان على درجة مقبولة من الثبات.

- تطبيق الاستبيان: تم التطبيق الأول ٢٠٢١/١/٣ وتم التطبيق الثاني ٢٠٢١/١/١٨ بفارق أسبوعين.

- المعالجات الإحصائية المستخدمة:

- المتوسط الحسابي.

- الانحراف المعياري.

- معامل الارتباط.

- التكرارات والنسب المئوية.

- معامل كا ٢.

٣- عرض ومناقشة النتائج:

جدول (٤)

المحور الأول : معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجلب الإدارية

ن=٦٠

ت	الفقرات	نعم		كلا	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١.	عائديه الأرض وتخصيصها تساهم وتسهل على النادي سرعة انجاز المشاريع لاستثمارية	٥٩	%٩٨,٣٣	١	%١,٦٦
٢.	توجد مرجعية حكومية واضحة يمكنها منح الموافقات الرسمية الخاص بالاستثمار الرياضي إلى الأندية الرياضية	١٠	%١٦,٦٦	٥٠	%٨٣,٣٣
٣.	وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية الوطنية تساعد الأندية الرياضية في رفع العقبات إمام الاستثمار الرياضي	٢٠	%٣٣,٣٣	٤٠	%٦٦,٦٦
٤.	تتضمن أهداف الأندية الرياضية الجانب التجارية والربحي	٥	%٧,٣٣	٥٥	%٩١,٦٦
٥.	لدى الأندية الرياضية التخطيط لتأسيس مشروعات استثمارية تدعم مصادرها التمويلية مثل (كوفيات ، قاعات أعراس ، المنشآت الرياضية)	٥٣	%٨٨,٣٣	٧	%١١,٦٦
٦.	توجد لدى الأندية الرياضية الكوادر الإدارية اللازمة تشرف على الاستثمار الرياضي.	١٥	%٢٥	٤٥	%٧٥
٧.	وجود تنسيق بين الجهات الحكومية والأندية الرياضية لخدمة هذا الذوع من الاستثمار.	١٦	%٢٦,٦٦	٤٤	%٧٣,٣٣
٨.	عدم استتباب الوضع الأمني يؤثر على الاستثمار بالمجال الرياضي في العراق.	٤٦	%٧٦,٦٦	١٤	%٢٣,٣٣
٩.	يوجد تخطيط لاستخدام رأس المال المتاح في المجال الرياضي.	٤٠	%٦٦,٦٦	٢٠	%٣٣,٣٣
١٠	لدى الأندية الرياضية الرؤية الواضحة للاستثمار في مجال الاحتراف الرياضي	٥٠	%٨٣,٣٣	١٠	%١٦,٦٦
١١	توجد استراتيجية واضحة طويلة المدى لدى الجهات الحكومية عن الرياضة للاستثمار في المجال الرياضي.	١٥	%٢٥	٤٥	%٧٥
١٢	يأخذ الإعلام الرياضي دوره في الضغط على المشرع العراقي لتبني قوانين تسهل عملية الاستثمار في المجال الرياضي	١٤	%٢٣,٣٣	٤٦	%٧٦,٦٦
١٣	تطالب الجهات الحكومية الأندية الرياضية بخطة استثمارية مستقبلية	٥	%٨,٣٣	٥٥	%٩١,٦٦
١٤	يمتلك النادي قرار الاستثمار بشكل مستقل	٢	%٣,٣٣	٥٨	%٩٦,٦٦

يتبين من الجدول (٤) العبارة رقم (١) عائديه الأرض وتخصيصها تساهم وتسهل على النادي سرعة انجاز المشاريع لاستثمارية اتجهت نحو (نعم) بنسبة (٩٨,٣٣%) يتضح من نتائج الفقرة الأولى أن الأندية الرياضية تعاني من مسالة تخصيص وتمليك الأرض المشيد عليها النادي وهو بحد ذاتها يعد اكبر معوق لعدم تمكن الإدارة من حق التصرف بهذه الأرض وهنا على الحكومة ان تبين حسن النية في دعم تلك الأندية من خلالها اتخاذ القرارات الأزمة لتمليك تلك الأراضي ليكون منطلق لتلك الأندية الاعتماد على نفسها وهذا ما أكده جميع رؤساء الأندية أثناء إجراء المقابلة الشخصية .

العبارة رقم (٢) توجد مرجعية حكومية واضحة يمكنها منح الموافقات الرسمية الخاص بالاستثمار الرياضي إلى الأندية الرياضية .وحصلت العبارة على نسبة مئوية – (٨٣,٣٣%) لصالح التكرار (لا) ويرى الباحث ان المؤسسات الرياضية الحكومية والأهلية لا تعمل على جعل الرياضة من الفرص الاستثمارية في الدولة لذا لابد من وجود هيئة او جهة حكومية تتبع وزارة الشباب والرياضة تعمل تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية، وهذا يتفق مع دراسة، جون فرومان Vrooman,john، ٢٠٠٠ ، كما ان عدم وجود هيئة او جهة تعمل على إصدار قرارات تنشط البيئة الاقتصادية او توضح المزايا والحوافز التي يتم منحها للمستثمرين في المجال الرياضي والتكامل بين كافة الهيئات والوزارات التي لها دور في توفير بيئة آمنة للاستثمار في المجال الرياضي، وهذا يتفق مع دراسة، احمد محمد عباس، ٢٠٠٨ .

العبارة رقم (٣) وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية الوطنية تساعد الأندية الرياضية في رفع العقبات أمام الاستثمار الرياضي وحصلت العبارة على نسبة مئوية – (٦٦,٦٦%) لصالح التكرار (لا) وهذا لا يفسر عدم وجود تعاون بالمطلق من جهة ومن جهة أخرى التعاون في المجال الاستثماري ضعيف مما يشير إلى أن تلك الجهات ليست لديها رؤية بأهمية تطبيق الاستثمار في الهيئات الرياضية ويرى الباحث ان عدم وضوح الرؤية للنشاط الرياضي ومدى أهميته بالنسبة للدولة جعل الدولة تتعامل مع النشاط الرياضي كأنه احد الأنشطة الاجتماعية غير الهامة في حين ان الدول المتقدمة تعتمد على الرياضة كأحد المجالات الاستثمارية الهامة، وهذا يتفق مع دراسة محمد عبد الله عبد الرحمن ٢٠١١ .

العبارة رقم (٤) تتضمن أهداف الأندية الرياضية الجانب التجارية والربحي اتجهت أراء عينة البحث حصلت نحو(لا) وبنسبة (٩١,٦٦%) ان التطور الحاصل في المجال الرياضي يفرض على القائمين تغيير التشريعات الضرورية وخاصة بعد ما أصبحت الرياضة من أهم الموارد الأساسية لبعض الدول والتي تساهم في زيادة الدخل القومي وهنا من الضروري إعادة صياغة أهداف النادي ووضع الجانب الربحي الذي يضمن تحقيق غايات النادي .

العبارة رقم (٥) لدى الأندية الرياضية التخطيط لتأسيس مشروعات استثمارية تدعم مصادرها التمويلية مثل (كوفيات، قاعات أعراس ، المنشآت الرياضية يتضح لنا من خلال آراء عينة البحث لصالح (نعم) بنسبة (٨٨,٣٣%) وهذا يؤكد رغبة الأندية الجادة في تنفيذ وتطبيق الاستثمار ووجود الخطط والمشاريع الاستثمارية التي تخدم النادي ويرى الباحث ان الأندية الرياضية أصبحت لا يقتصر وجودها فقط على ممارسة الرياضة في فنجد أن الاستادات الأوربية حاليا أصبحت مكان يشمل كافة الأنشطة الرياضية والثقافية والتجارية فنجد أن الاستادات الرياضية يوجد بها مولات تجارية ومسارح وغيرها من الأنشطة، وهذا يتفق مع د راسة استولور stolor وبيتز Bitts ، ١٩٩٦.

العبارة رقم (٦) توجد لدى الأندية الرياضية الكوادر الإدارية اللازمة تشرف على الاستثمار الرياضي تبين من خلال نتائج أراء عينة البحث اتجهت نحو (لا) بنسبة – (٧٥%) أي أن الأندية الرياضية تفتقر الى الكوادر المتخصصة في مجال الاستثمار وهنا يتطلب من أعضاء الهيئات الإدارية تعيين أشخاص متخصصة في مجال الاستثمار بما يضمن تطوير هذا المجال ويرى الباحث أن عدم وجود كوادر متخصصة لتطوير المجال الرياضي يؤثر على قدرة المؤسسات الرياضية في الاستمرار وفي تأدية دورها وواجباتها نحو المجتمع، الأمر الذي يتطلب وجود هيئة بحثية تعمل على نمو الرياضة ومن الممكن أن تتبع وزارة الشباب أو ان تكون قطاع ضمن و زا رة الشباب، وهذا يتفق مع دراسة أحمد فاروق عبد القادر، ٢٠٠٥.

العبارة رقم (٧) وجود تنسيق بين الجهات الحكومية والأندية الرياضية لخدمة هذا النوع من الاستثمار. وحصلت العبارة على نسبة مئوية (٧٣,٣٣%) نحو (لا) ومن هنا يرى الباحث أن وجود التنسيق بين الجهات الحكومية المتمثلة في وزارة الشباب والرياضة وبين الهيئات الأهلية المتمثلة في اللجنة الاولمبية والاتحادات الرياضية والأندية ومراكز الشباب لذا لابد من التنسيق بين هذه الهيئات وتحديد مسئولية كل جهة في تكامل وترابط ووجود تشريعات تحدد مسؤولية واختصاصات كل جهة ولا تنتقص من حرية الهيئات الرياضية، وهذا يتفق مع دراسة ،

اشرف محمود حسين ، ١٩٩٩ .

ويرى الباحث أن الدولة مازالت تتعامل مع الأندية والهيئات الرياضية على أنها مجرد مؤسسات اجتماعية لها دور اجتماعي فقط ولا تتعامل معها على أنها كيانات ومؤسسات اقتصادية منفصلة لذا يجب ان تكون هذه المؤسسات الرياضية لها قانون وطني يحميها كأي مؤسسة استثمارية أخرى، وهذا يتفق مع دراسة، أحمد مصطفى مطاوع ، ٢٠٠٨ .

العبارة رقم (٨) عدم استتباب الوضع الأمني يؤثر على الاستثمار بالمجال الرياضي في العراق اتجهت آراء عينة البحث و بنسبة (٧٦,٦٦%) نحو(نعم) أي أن الوضع مازال يثير مخاوف المستثمرين ويرى الباحث أن الوضع الأمني هو الحافز الرئيسي لوجود المستثمرين وبدون الأمن لن يستطيع أي مستثمر الدخول في أي مجال بصفة عامة وفي المجال الرياضي بصفة خاصة لذا لابد من توافر الأمن حتى تستطيع الهيئات الرياضية جذب المستثمرين، وهذا يتفق مع دراسة، سيد محمد السيد ، ٢٠٠٤. أن الإجراءات الروتينية والبيروقراطية في الإدارة لا تمثل مناخ جاذب للاستثمار بل أن المجال الرياضي له طبيعة خاصة أيضا تتطلب السرعة في اتخاذ القرار لذا لابد من تخفيض حجم القيود البيروقراطية في العمل الإداري بصفة عامة وفي المجال الرياضي بصفة خاصة، وهذا يتفق مع دراسة، عمرو أحمد الجمال، ١٩٩٩ ويرى الباحث ان الدولة لابد أن تساهم بشكل كبير في توفير بيئة آمنة تضمن الاستقرار في عملية الاستثمار في المجال الرياضي من خلال حوافز وضمانات كافية للمستثمرين في المجال الرياضي، وهذا يتفق مع د راسة، آرثر Arthur ، سكوت Scott، وودز Woods"، ١٩٩٧ .

العبارة رقم (٩) يوجد تخطيط لاستخدام رأس المال المتاح في المجال الرياضي. وحصلت العبارة على (٦٦,٦%) لصالح (نعم) ويرى الباحث أن الأندية الرياضية التي تهدف إلى الربح لابد أن تلجأ إلى المشروعات غير التقليدية ومنها المتاحف الرياضية والتي تحتوى على التاريخ الرياضي للنادي منذ إنشاؤه واهم النجوم الذين لعبوا للنادي ومجالس إدارات النادي والبطولات التي حصل عليها النادي وغيرها من المعلومات والهدايا التذكارية والكؤوس الخاصة بالنادي، وهذا يتفق مع د راسة، أحمد مصطفى مطاوع ، ٢٠٠٨ .

العبارة رقم (١٠) لدى الأندية الرياضية الرؤية الواضحة للاستثمار في مجال الاحتراف الرياضي وحصلت العبارة نسبة التكرار لصالح (نعم)(٨٣,٣%) ويرى الباحث أن الأندية الرياضية العالمية وصلت مرحلة متقدمة في سوق الاحتراف والتنقلات بين الأندية الذي يصل مئات الملايين من الدولارات بالإضافة إلى الاستثمارات التي ترافق الاحتراف من الرعاية حيث أصبحت تستخدم جميع المنشآت العائد لها لترويج منتجاتها فنرى الأندية الأوروبية يوجد بأسمائها كافي هات

يجلس عليها نجوم هذا النادي للترويج له ، وهذا يتفق مع دراسة إروين Irwin ، ساتون "Sutton ، ١٩٩٤ .

العبارة رقم (١١) توجد استراتيجية واضحة طويلة المدى لدى الجهات الحكومية عن الرياضة للاستثمار في المجال الرياضي. اتجهت آراء عينة البحث نحو (لا) (٧٥%) ويرى الباحث ان عدم الاستقرار في الأجهزة الحكومية والمحافظين وذلك نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وهذا بالتالي يؤثر على الاستقرار الإداري بصفة عامة وعلى الاستقرار الإداري في المجال الرياضي بصفة خاصة، وهذا يتفق مع دراسة محمد إبراهيم مغاوري ، ٢٠٠٧ .

العبارة رقم (١٢) يأخذ الإعلام الرياضي دوره في الضغط على المشرع العراقي لتبني قوانين تسهل عملية الاستثمار في المجال الرياضي وحصلت العبارة على نسبة (٧٦,٦%) باتجاه (لا) ويرى الباحث أن القنوات الفضائية أصبحت وسيلة هامة من وسائل الاستثمار وجذب الموارد للأندية فيوجد العديد من الدول العربية والأجنبية التي تستخدم قناة رياضية خاصة بها تهدف إلى الدعاية لمنتجاتها وترويجها، وهذا يتفق مع دراسة دانيال كرالكر Daniel Kralker ، ١٩٩٦. الأنشطة الجماهيرية بدولة العراق تتمثل في الألعاب الجماعية ويأتي على رأسها كرة القدم وكرة اليد وبعض الألعاب الفردية لها نشاط جماهيري محدود مثل رياضة الملاكمة ورياضة التايكوندو لذا يرى الباحث ضرورة وضع سياسة إعلامية استراتيجية تعمل على زيادة مساحة الأنشطة الجماهيرية وتوسيع قاعدة الممارسة وتوسيع قاعدة الجماهير في المؤسسات والهيئات الرياضية، وهذا يتفق مع دراسة، احمد عبد الفتاح احمد ، ٢٠٠٤ ، أن المجلة الدورية تضمن وجود اكبر عدد من القراء والمتابعين لنشاط النادي كما أن الرعاية والإعلانات التي توجد في هذه المجلة تدر ربحا للنادي أيضا، وهذا يتفق مع دراسة دانيال كرالكر Daniel Kralker ، ١٩٩٦.

العبارة رقم (١٣) تطالب الجهات الحكومية الأندية الرياضية بخطة استثمارية مستقبلية وحصلت العبارة على نسبة مئوية – (٩١,٦%) لصالح (لا) ويرى الباحث أن التخطيط لرأس المال المتاح غير موجود حاليا ويرجع ذلك إلى أن الاستثمار بصفة عامة يبدأ خطواته الأولى في العراق ولكن يتطلب الأمر وجود تخطيط رسمي من الدولة لرأس المال المتاح بصفة عامة وفي المجال الرياضي بصفة خاصة، هذا يتفق مع دراسة، استولور stolor وبيتز Bitts، ١٩٩٦ .

العبارة رقم (١٤) يمتلك النادي قرار الاستثمار بشكل مستقل ذهبت آراء العينة باتجاه (لا) وبنسبة(٩٦,٦) ويرى الباحث أن عدم وجود سياسات تنظيمية واضحة للعمل الإداري توضح قواعد العمل والخطط والرؤى المرتبطة بالاستثمار في المجال الرياضي يعمل على عدم وجود هيكل تنظيمي واضح للرياضة سواء على مستوى القطاع الحكومي او القطاع الأهلي الأمر الذي يتطلب وجود قواعد عمل واضحة وإجراءات محددة توضح كيفية العمل في مناخ استثماري في المجال الرياضي، وهذا يتفق مع دراسة، ديفيد ستوتلر David Stotlar ، ٢٠٠٣ .

جدول (٥)

المحور الثاني : معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجلب المالية

ن =٦٠

ت	الفقرات	نعم		لا	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
١٥.	توجد مخاوف لدى المستثمر الأجنبي من الدخول بشكل واسع في المجال الرياضي.	٥٦	%٩٣,٣٣	١٤	%٦,٦٦
١٦.	صعوبة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار عمل المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي	٤٥	%٧٥	١٥	%٢٥
١٧.	توفر الحكومة تخصيصات مالية لتنمية وتوسيع الاستثمار في المجال الرياضي.	٢	%٣,٣٣	٥٨	%٩٦,٦٦
١٨.	عدم وجود أسواق مالية يسهل بها تداول (الأوراق المالية) الأسهم والسندات في المجال الرياضي.	١	%١,٦٦	٥٩	%٩٨,٣٣
١٩.	توجد مبادرات للبنوك في المشاركة في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.	٢	%٣,٣٣	٥٨	%٩٦,٦٦
٢٠.	توجد ضمانات كافية بالمكاسب المالية التي يمكن ان يحققها هذا النوع من الاستثمار.	٢٣	%٣٨,٣٣	٣٧	%٦١,٦٦
٢١.	تتخذ الحكومة قرارات اقتصادية تشجع رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي.	٥	%٨,٣٣	٥٥	%٩١,٦٦
٢٢.	توجد آلية لتسهيل الإجراءات البنكية للحصول على القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.	١	%١,٦٦	٥٩	%٩٨,٣٣

يتبين من الجدول (٥) العبارة رقم (١٥) توجد مخاوف لدى المستثمر الأجنبي من الدخول بشكل واسع في المجال الرياضي. وحصلت العبارة على نسبة مئوية - (٩٣,٣٣%) لصالح (نعم) كما تشير العبارة رقم (١٦) صعوبة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار عمل المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي بينت آراء عينة البحث ان نسبة - (٧٥%) أيضا لصالح (نعم)

ويرى الباحث ان المجال الرياضي بصفة عامة غير واضح في المجال الزمني وذلك لعدم الثبات او التوقع بالنتائج فنجد على سبيل المثال ان نتائج الأندية لا يمكن توقعها او لا يمكن التوقع بالفوز في بطولات معينة وبالتالي يصعب تحديد الفترة الزمنية للاستثمار في المجال الرياضي ويلجأ معظم المستثمرين الى الاستثمار في المجال الرياضي على فترات قصيرة ومتقطعة، وهذا يتفق مع دراسة، من " آميز Amis ، بانت Pant، سلاك Slack"، ١٩٩٧ .

اما العبارة رقم (١٧) في الجدول رقم (٥) توفر الحكومة تخصيصات مالية لتنمية وتوسيع الاستثمار في المجال الرياضي. فقد حصلت على آراء عينة البحث ان نسبة (٩٦,٦%) لصالح (لا) عدم توفير التخصيصات المالية الحكومية لتنمية وتوسيع القطاع الصناعي في المجال والبشري من الدولة لتنمية وتوسيع القطاع الصناعي في المجال الرياضي ودعم الشركات والهيئات والأفراد العاملين في أي قطاع يرتبط بالمجال الرياضي ودعم الصناعات المرتبطة بالمجال الرياضي، وهذا يتفق مع دراسة، اشرف محمود حسين ، ١٩٩٩ .

أما نتائج العبارة رقم (١٨) في الجدول رقم (٥) عدم وجود أسواق مالية يسهل بها تداول (الأوراق المالية) الأسهم والسندات في المجال الرياضي. أوضحت عينة البحث ان نسبة (٩٨,٦%) لصالح (لا) ويرى الباحث ان المؤسسات الرياضية مازالت تتعامل مع الرياضة من منطلق الهواية فقط ولا توجد أي رؤى مستقبلية خاصة بوجود آليات ومعايير لصناعة الرياضة وكيفية تطبيق مفهوم الجودة على المؤسسات والمنتجات والخدمات الرياضية لذا يتحتم وجود آليات ومعايير ملائمة للصناعة الرياضية يشرف عليها أفراد محترفون، وهذا يتفق مع دراسة، السعدني خليل السعدني، ٢٠٠٥ . أما نتائج العبارة رقم (١٩) في الجدول رقم (٥) توجد مبادارات للبنوك في المشاركة في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي العبارة رقم (٢٠) توجد ضمانات كافية بالمكاسب المالية التي يمكن ان يحققها هذا النوع من الاستثمار العبارة رقم (٢٢) توجد آلية لتسهيل الإجراءات البنكية للحصول على القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي ذهبت آراء العينة باتجاه (لا) وبنسبة ٦١,٦% فقرة (٢٠) (٩٦,٦%) للفقرة(١٩) و(٩٨,٣%) للفقرة (٢٢) ويرى الباحث ان البنوك لا تدعم المشروعات الرياضية وهذا يرجع الى خوفها من الاستثمار في المجال الرياضي وان هذا النوع من الاستثمار غير آمن بالنسبة للبنوك لكي تدعم مثل هذه المشروعات،

وهذا يتفق مع دراسة، كرافيل Carville، كوبيلاند Copeland، ١٩٩٤ ويرى الباحث ان من ضمن المزايا التي يجب ان يحصل عليها المستثمرون في المجال الرياضي هي تسهيل الإجراءات البنكية للحصول على قروض في المشروعات الرياضية وتسهيل فترات السداد، وهذا يتفق مع دراسة، Diamandis & Diacgiannis، ٢٠٠٠ .

العبارة رقم (٢١) تتخذ الحكومة قرارات اقتصادية تشجع رجال الأعمال للاستثمار في المجال الرياضي كانت نتيجة آراء العينة نحو (٩١,٦%) نحو (لا) ويرى الباحث أن الدولة لابد أن توضح السياسات الخاصة في هذا المجال من وجود حوافز للمستثمرين في المجال الرياضي وخاصة في مجال الضرائب والجمارك حتى تعمل على وفود اكبر عدد من المستثمرين في المجال الرياضي، وهذا يتفق مع دراسة، احمد عبد الفتاح احمد ، ٢٠٠٤.

جدول (٦)

المحور الثالث : معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب القانوني

ن= ٦٠

ت	الفقرات	نعم		لا	
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
.٢٣	عدم وجود المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة وحجم الاستثمار الأجنبي المسموح به في المجال الرياضي.	٥٤	%٩٠	٦	%١٠
.٢٤	توجد محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي.	٥	%٩١,٦٦	٥	%٨,٣٣
.٢٥	تسمح للمحاكم الأخرى بالنظر في القضايا الرياضية	٥٨	%٩٦,٦٦	٢	%٣,٣٣
.٢٦	توجد اطر قانونية تسمح مشاركة القطاع المصرفي في تمويل بعض أنشطة القطاع الرياضي.	١	%١,٦٦	٥٩	%٩٨,٣٣
.٢٧	عدم وجود تشريع قانون للاستثمار في المجال الرياضي يكون واضح وشامل.	٥٦	%٩٣,٣٣	٤	%٦,٦٦
.٢٨	توجد جهة حكومية تضع لصيغة قانونية موحدة بحيث توضح حقوق كلا من أطراف التعاقد في الرعاية الرياضية.	٥٥	%٩١,٦٦	٥	%٨,٣٣
.٢٩	عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في مجال الاستثمار الرياضي.	٤٥	%٧٥	١٥	%٢٥
.٣٠	عدم وضوح بنود بالقانون تساعد الهيئات الرياضية على إقامة مشروعات استثمارية.	٥٤	%٩٠	٦	%١٠
.٣١	عدم وجود اللوائح والقوانين التي تعمل على تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.	٥٦	%٩٣,٣٣	٤	%٦,٦٦
.٣٢	عدم وجود مناخ تشريعي في العراق يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الاستثمارية في المجال الرياضي.	٥٨	%٩٦,٦٦	٢	%٣,٣٣

أوضحت نتائج البحث في الجدول (٦) الفقرة (٢٣) عدم وجود المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة وحجم الاستثمار الأجنبي المسموح به في المجال الرياضي اتجهت آراء عينة البحث بنسبة (٩٠%) نحو (نعم) ويرى الباحث أن غياب القواعد القانونية المحددة للشركات وللاستثمار وعدم وجود قانون يوضح كيفية إنشاء الشركات الرياضية الخاصة وتحديد كيفية طرحها للأسهم أو المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي بصفة عامة وحجم الاستثمار، وهذا يتفق مع دراسة، احمد مصطفى مطاوع ، ٢٠٠٨ .

العبارة رقم (٢٤) توجد محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي وحصلت العبارة على نسبة (٩١,٦%) لصالح (نعم) وهنا نرى ضرورة وجود محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي تؤثر على الاستثمار أيضا في المجال الرياضي حيث تلجأ الهيئات الرياضية والأفراد الى المحاكم العادية وتظل فيها لفترات طويلة لذا لابد من وجود محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي، وهذا يتفق مع دراسة، محمد إبراهيم مغاوري ، ٢٠٠٧ وهذا ما أكدته العبارة رقم (٢٥) وبنسبة (٩٦,٦%) لصالح (نعم) تسمح للمحاكم الأخرى بالنظر في القضايا الرياضية يسمح ومن هنا يرى الباحث ان تقبل المحاكم الأخرى قضية تخص الجانب الرياضي يؤكد عدم وجود محكمة خاصة للنظر بالقضايا الرياضية

أما نتائج العبارة (٢٦) وجود اطر قانونية أمام توسيع مشاركة القطاع المصرفي في تمويل بعض أنشطة القطاع الرياضي قد أظهرت أن نسبة (٩٨,٣%) من عينة البحث اتجهت لصالح (لا) ويؤكد الباحث ضرورة وجود دور للقطاع المصرفي في تمويل أنشطة القطاع الرياضي لذا لابد أيضا من توفر حوافز للقطاع المصرفي، وهذا يتفق مع دراسة، كرافيل Carville، كوبيلاند Copeland"، ١٩٩٤ .

وعند ملاحظة العبارة رقم (٢٧) عدم وجود تشريع قانون للاستثمار في المجال الرياضي يكون واضح وشامل وحصلت العبارة على نسبة مئوية (٩٣,٣٣%) لصالح (نعم) ويرى الباحث أن قانون الاستثمار في العراق لابد أن يتضمن بنود تخص مجال الرياضة لاعتبارها احد مجالات الاستثمار الهامة في الدولة ولابد من صياغة قانون أو تشريع للاستثمار في دولة العراق، وهذا يتفق مع دراسة، محمد احمد عباس، ٢٠٠٨ .

أما العبارة رقم (٢٨) توجد جهة حكومية تضع الصيغة قانونية موحدة بحيث توضح حقوق كلا من أطراف التعاقد في الرعاية الرياضية جاءت نتيجة هذه الفقرة لصالح (نعم) بنسبة (٩١,٦%) ويرى الباحث ان عدم وجود قانون للرياضة يوضح حقوق التعاقد في المجال الرياضي ويوضح مجالات الاستثمار في المجال الرياضي وكيفية الرعاية وحقوق البث وحقوق الرعاية، وهذا يتفق مع دراسة ، عمرو فاروق عبد القادر، ٢٠٠٩.

أما ما يخص العبارة رقم (٢٩) عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في مجال الاستثمار الرياضي اتجهت آراء عينة البحث بنسبة (٧٥ %) نحو (نعم) ويرى الباحث أن عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في المجال الرياضي يسبب الكثير من المشاكل التي تقف عائق أمام الهيئات الإدارية في تطوير مجالات عملها المختلفة ومنها الاستثمار لذا لابد من وجود لجان لفض المنازعات في الاتحادات الرياضية ، وهذا يتفق مع دراسة، السعدني خليل السعدني، ٢٠٠٥ .

أكدت العبارة رقم (٣٠) عدم وضوح بنود بالقانون تساعد الهيئات الرياضية على إقامة مشروعات استثمارية وبنسبة (٩٠%) لصالح (نعم) لذا نرى أن القانون الحالي للهيئات الرياضية ومنها الأندية الرياضية أصبح لا يتلاءم مع الوضع الراهن للاستثمار في العراق وان التشريعات الخاصة بالهيئات الرياضية منذ فترات زمنية بعيدة اختلفت معها جميع الرؤى الخاصة بالرياضة سواء على المستوى المحلي او المستوى الدولي، وهذا يتفق مع دراسة، محمد إبراهيم مغاوري، ٢٠٠٧.

وفيما يخص العبارة رقم (٣١) عدم وجود اللوائح والقوانين التي تعمل على تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي جاءت بنسبة (٩٣,٣%) لصالح (نعم) ويرى الباحث ان المؤسسات الرياضية الحكومية والأهلية لا تعمل على جعل الرياضة من الفرص الاستثمارية في الدولة لذا لابد من وجود هيئة او جهة حكومية تتبع وزارة الشباب والرياضة تعمل تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية، وهذا يتفق مع دراسة، جون فرومان Vrooman,john، ٢٠٠٠ .

تؤكد لنا العبارة رقم (٣٢) عدم وجود مناخ تشريعي في العراق يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الاستثمارية في المجال الرياضي وبنسبة (٩٦,٦%) لصالح (نعم) ويرى الباحث ان القانون الرياضي حاليا لا يتيح حرية النشاط الاقتصادي للرياضة ومن الممكن أن يتم وضع لوائح تتيح ولو بصفة مؤقتة وجود الهيئات والأندية المحترفة ويتم تنظيم عملية البث والرعاية والتسويق من خلال هذه اللوائح، وهذا يتفق مع دراسة، احمد فاروق عبد القادر، ٢٠٠٥) عدم وجود مناخ

تشريعي في العراق يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الاستثمارية في المجال الرياضي ان عدم الاهتمام بالاستثمار بصفة جدية على مستوى دولة العراق يضع القائمين على الصناعة في مشكلة تتعلق بالتشريعات التي تحمي الاستثمارات في العراق لذا تعد التشريعات المرتبطة بعملية الاستثمار هي الأساس في عملية التطوير والتنمية لذا يرى الباحث ضرورة وجود مناخ تشريعي يعمل على تطوير الاستثمار بصفة عامة وفي المجال الرياضي بصفة خاصة، وهذا يتفق مع د راسة، احمد مصطفى مطاوع ، ٢٠٠٨ .

٤- الاستنتاجات والتوصيات:

٤-١ الاستنتاجات:

١- عائدية الأراضي المشيدة عليها تلك الأندية تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه إدارات تلك الأندية

٢- عدم وجود مرجعية واضحة في المجال الرياضي يمكنها من اتخاذ القرار المناسب الذي يؤثر في اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار الرياضي

٣- وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية غير مهتمة في شؤون الأندية ومتجاهلة أهم دور لهما في تمكين الأندية الرياضية من إزالة العقبات التي تواجه الأندية بما يخص الاستثمار و الاعتماد على نفسها في تنمية مصادرها التمويلية

٤- يوجد لدى الأندية الرياضية الخطط اللازمة للمشاريع الاستثمارية والتي تمكنها من توفير الأموال الأزمة لتحقيق أهدافها

٥- لا توجد تعاون وتنسيق بين الجهات الرياضية وتحديد المسئولية لتسهيل تنفيذ الاستثمار في الأندية

٦- تفتقر الأندية للكوادر المتخصصة في مجال الاستثمار

٧- الإعلام لا يساهم في لفت الرأي العام والضغط على المسئولين نحو تقديم التسهيلات اللازمة لتطبيق الاستثمار في الأندية الرياضية

٨- لا يوجد مناخ آمن بالشكل الكافي الذي يتم فيه تطبيق الاستثمار الرياضي وهنالك مخاوف لدى المستثمرين من الدخول الى الاستثمار في المجال الرياضي

٩- الحكومة لا توفر اي تسهيلات مالية والحوافز التي تجذب المستثمرين

١٠- البنوك والمصارف العراقية لا تقدم اي تسهيلات او قروض تخص الاستثمار بالقطاع الرياضي

١١- عدم توفير الدعامات التجارية والقانونية للمؤسسات الرياضية حتى تصبح مؤسسة تجارية محكومة بالقانون الوطني للدولة.

١٢- تخوف العديد من المستثمرين من الإجراءات الروتينية المعقدة المتعلقة بعمليات الاستثمار في المجال الرياضي و لصعوبة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار عمل المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي.

١٣- عدم وضوح آليات فض المنازعات في مجال الاستثمار بالمجال الرياضي.

١٤- عدم وجود آلية لتسهيل الإجراءات البنكية للحصول على القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.

١٥- عدم وجود محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي.

١٦- عدم وجود اطر قانونية أمام توسيع مشاركة القطاع المصرفي في تمويل بعض أنشطة القطاع الرياضي.

١٧- عدم وجود تشريع قانون للاستثمار في المجال الرياضي يكون واضح وشامل.

١٨- عدم وجود صيغة قانونية موحدة بحيث توضح حقوق كلا من أطراف التعاقد في الرعاية الرياضية.

١٩- عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في مجال الاستثمار الرياضي.

٢٠- عدم وضع بنود بالقاذون تساعد الهيئات الرياضية على إقامة مشروعات استثمارية.

٢١- عدم وجود اللوائح والقوانين التي تعمل على تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.

٤-٢ التوصيات:

١- على الحكومة العراقية اتخاذ قرار تمليك الأراضي المشيدة عليها الأندية ومنحها حق التصرف بها بما يحقق أهداف النادي

٢- استحداث مديرية خاصة بالإشراف والمتابعة ومنح الموافقات وتذليل العقبات لها صلاحيات اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار الرياضي لما لها دور في تعزيز موارد الأندية والدولة في ان واحد وان تضع آليات فض المنازعات في مجال الاستثمار بالمجال الرياضي

٣- على الحكومة العراقية تحديد مسئولية كل من وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية بما يضمن تمكين الأندية الرياضية من الاعتماد على نفسها في تنمية مصادرها التمويلية

٤- على الحكومة مناخ آمن بالشكل الكافي الذي يتم فيه تطبيق الاستثمار الرياضي وهنالك مخاوف لدى المستثمرين من الدخول الى الاستثمار في المجال الرياضي وتوفير أي تسهيلات مالية والحوافز التي تجذب المستثمرين

٥- على الأندية الرياضية وضع الخطط اللازمة للمشاريع الاستثمارية والتي تمكنها من توفير الأموال اللازمة لتحقيق أهدافها

٦- على الأندية الرياضية الاستعانة بالكوادر المتخصصة في مجال الاستثمار

٧- على وسائل الإعلام المختلفة المساهمة في خلق رأي عام والضغط على المسئولين نحو تقديم التسهيلات اللازمة لتطبيق الاستثمار في الأندية الرياضية

٨- سن قانون وقرارات تلزم البنوك والمصارف العراقية تقديم التسهيلات أو القروض تخص الاستثمار بالقطاع الرياضي مع وضع آلية لتسهيل الإجراءات البنكية للحصول على القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.

٩- تشكيل محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي وعدم السماح للمحاكم الأخرى النظر بالقضايا المتعلقة بالرياضة العراقية

١٠- تشريع قانون للأندية الرياضية يوضح حق الأندية الاستثمار في المجال الرياضي تساعد الهيئات الرياضية على إقامة مشروعات استثمارية.

المصادر

- أحمد عبد الفتاح أحمد سالم: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة ، ٢٠٠٤.

- أحمد فاروق عبدالقادر موسى: "العائد الاقتصادي للاحتراف الرياضي في بعض الانشطة الرياضية الجماعية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة, جامعة حلوان , ٢٠٠٠

- أحمد فاروق عبد القادر : العائد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للإنفاق الحكومي على الرياضة القمية بجمهورية مصر العربية , رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية الرياضية للبنين, جامعة حلوان, ٢٠٠٥

- أحمد مصطفى أحمد مطاوع : محددات الاستثمار في الأندية الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان، القاهرة ، ٢٠٠٨

- أشرف محمود حسين : معوقات الاستثمار في المجال الرياضي , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة , جامعة حلوان, ١٩٩٩

- السعدني خليل السعدني: دراسة تحليلية لنظام احتراف لاعبي كرة القدم بجمهورية مصر العربية , رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية الرياضية للبنين, جامعة حلوان, القاهرة , ٢٠٠٠

- السعدني خليل السعدني : دراسة مقارنة للاحتراف في كرة القدم , رسالة دكتوراه, كلية التربية الرياضية للبنين, جامعة حلوان, القاهرة , ٢٠٠٥

- أماني محمد محسن الشريف: التغيرات السياسية وما صاحبها من ظواهر اقتصادية واجتماعية وتأثيرها على الرياضة في جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٩٥٢-١٩٩٤، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠

- حسام رضوان كامل : اقتصاديات الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية الرياضية، جامعة حلوان ،٢٠٠٠

- سعود سالم جمعة الجنيبي: البناء الاستراتيجي لخصخصة الرياضة بدولة الإمارات العربية المتحدة, رسالة دكتوراه غير منشورة , كلية التربية الرياضية للبنين بالقاهرة، جامعة حلوان , ٢٠٠٤

- عمرو أحمد الجمال : التمويل وعلاقته باتخاذ القرار في بعض الاتحادات الرياضية بجمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان ، القاهرة , ١٩٩١

- عمرو فاروق عبد القادر: نموذج مقترح للرعاية الرياضية بجمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٩

- محمد ابراهيم مغاوري: السياسة التشريعية بين المحلية والعالمية في مجال الاندية الرياضية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، ٢٠٠٧

- محمد أحمد عباس أمين : دراسة تحليلية للاستثمار بالأندية الرياضية الخاصة في ج. م. ع، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية بنين ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٨

- محمد عبدالله عبد الرحمن النافع : الجدوى الاقتصادية لرعاية الشركات الاستثمارية للأندية الرياضية بالمملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان ، ٢٠١١

- محمد عبد الخضر الطائي : تنمية مصادر التمويل للأندية الرياضية منشاة المعارف جمهورية مصر الاسكندرية ٢٠١٥

- Arthur,-D; Scott,-D; Woods,-T: A conceptual model of the corporate decision-making process of sport sponsorship acquisition, Journal-of-sport-management-(Champaign, Ill.) ١١(٣), July ١٩٩٧

- Bitts , p.g, and stotler , d.k : fundamentals of sports, marketing fitness information technology , Inc , Morgan town ,١٩٩١

- Cantal Malenfant : The Sports Economics ,Paris, ١٩٩٦

- Carville,-R.-E; Copeland,-R.-P: Understanding sport

- sponsorship through exchange theory, JOURNAL: Journal -of- sport-management-(Champaign, Ill.) ٨(٢), May ١٩٩٤

-Diamandis , panagtis.f and diacogiannis P.George.'' social Appraisal of

The Built-Operate-Transfer Projects Owned Utility Industries In comparison To Turnkey Projects'' Public Finance''
vol.٤٩,No.١,١٩٩٤,PP.١٢-١٥.

- www..sciencesway.com

ملحق (١)

استمارة استبيان

السيد الأستاذ/

تحية طيبة وبعد

تحت عنوان:

متطلبات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية العراقية في محافظة بابل

يرجو الباحث من سيادتكم لما لكم من خبرة في مجال التربية البدنية والرياضة بإبداء الرأي على استمارة الاستبيان المستخدمة في هذا البحث، مستفيدين من خبرة سيادتكم، وذلك بوضع علامة (√) أمام كل عبارة في المكان المخصص لذلك وكتابة مقترحات سيادتكم في حالة التعديل.

ولا يسعني إلا أن أتقدم لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم الصادق.

الباحث

المحور الأول: معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب الادارية

ت	الفقرات	نعم	كلا
١.	عائدية الارض وتخصيصها تساهم وتسهل على النادي سرعة انجاز المشاريع لاستثمارية		
٢.	توجد مرجعية حكومية واضحة يمكنها منح الموافقات الرسمية الخاص بالاستثمار الرياضي الى الاندية الرياضية .		
٣.	وزارة الشباب والرياضة واللجنة الاولمبية الوطنية تساعد الاندية الرياضية في رفع العقبات امام الاستثمار الرياضي		
٤.	تضمن اهداف الاندية الرياضية الجلب التجارية والربحي		
٥.	لدى الاندية الرياضية التخطيط لتأسيس مشروعات استثمارية تدعم مصادرها التمويلية مثل (كوفيات، قاعات اعراس ، المنشآت الرياضية)		
٦.	توجد لدى الاندية الرياضية الكوادر الادارية اللازمة تشرف على الاستثمار الرياضي.		
٧.	وجود تنسيق بين الجهات الحكومية والاندية الرياضية لخدمة هذا النوع من الاستثمار.		
٨.	عدم استتباب الوضع الامني يؤثر على الاستثمار بالمجال الرياضي في العراق.		
٩.	يوجد تخطيط لاستخدام رأس المال المتاح في المجال الرياضي.		
١٠.	لدى الاندية الرياضية الرؤية الواضحة للاستثمار في مجال الاحتراف الرياضي		
١١.	توجد استراتيجية واضحةطويلة المدى لدى الجهات الحكومية عن الرياضة للاستثمار في المجال الرياضي.		
١٢.	يأخذ الاعلام الرياضي دوره في الضغط على المشرع العراقي لتبني قوانين تسهل عملية الاستثمار في المجال الرياضي		
١٣.	تطالب الجهات الحكومية الاندية الرياضية بخطة استثمارية مستقبلية		
١٤.	يمتلك النادي قرار الاستثمار بشكل مستقل		

المحور الثاني: معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب المالية

ت	الفقرات	نعم	لا
١٥.	توجد مخاوف لدى المستثمر الاجنبي من الدخول بشكل واسع في المجال الرياضي.		
١٦.	صعوبة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لاستمرار عمل المشروعات الاستثمارية بالمجال الرياضي		
١٧.	توفر الحكومة تخصيصات مالية لتنمية وتوسيع الاستثمار في المجال الرياضي.		
١٨.	عدم وجود اسواق مالية يسهل بها تداول (الاوراق المالية) الاسهم والسندات في المجال الرياضي.		
١٩.	توجد مبادارات للبنوك في المشاركة في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.		
٢٠.	توجد ضمانات كافية بالمكاسب المالية التي يمكن ان يحققها هذا النوع من الاستثمار.		
٢١.	تتخذ الحكومة قرارات اقتصادية تشجع رجال الاعمال للاستثمار في المجال الرياضي.		
٢٢.	توجد آلية لتسهيل الاجراءات البنكية للحصول على القروض الخاصة بإنشاء المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.		

المحور الثالث: معوقات الاستثمار الرياضي ترتبط بالجانب القانوني

ت	الفقرات	نعم	لا
٢٣.	عدم وجود المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة وحجم الاستثمار الاجنبي المسموح به في المجال الرياضي.		
٢٤.	توجد محكمة رياضية للفصل في المنازعات في المجال الرياضي.		
٢٥.	تسمح المحاكم الاخرى بالنظر في القضاية الرياضية		
٢٦.	توجد اطر قانونية تسمح مشاركة القطاع المصرفي في تمويل بعض انشطة القطاع الرياضي.		
٢٧.	عدم وجود تشريع قانون للاستثمار في المجال الرياضي يكون واضح وشامل.		
٢٨.	توجد جهة حكومية تضع الصيغة قانونية موحدة بحيث توضح حقوق كلا من اطراف التعاقد في الرعاية الرياضية.		
٢٩.	عدم وجود آليات تشريعية وقانونية لفض المنازعات في مجال الاستثمار الرياضي.		
٣٠.	عدم وضوح بنود بالقانون تساعد الهيئات الرياضية على اقامة مشروعات استثمارية.		
٣١.	عدم وجود اللوائح والقوانين التي تعمل على تسهيل منح التراخيص للمشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي.		
٣٢.	عدم وجود مناخ تشريعي في العراق يضمن تنفيذ المشروعات والبرامج الاستثمارية في المجال الرياضي.		